DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

BM-Publisher

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.com

اسم الفاعل : دراسة تحليلية بين نصوص معاني القرآن للفراء واستدلالات المخزومي

ابهر هادي محمد*

جامعة المثنى / كلية التربية الاساسية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:

الاستلام: 2020/1/13

تاريخ التعديل : 2020/2/2

قبول النشر: 2020 /2/19

متوفر على النت:2020/6/11

الكلمات المفتاحية :

اسم الفاعل

معاني القران

استدلالات المخزومي

الملخص

عنيت الدراسات الحديثة عناية واسعا في التراث العربي في محاولة لإعادة قراءة التراث ، والكشف عن آراء العلماء ونظرياتهم ، ويتطلب الواجب العلمي أن تكون أمثال هذه الدراسات دقيقة في فهم توجهات مؤلفيها ، وبيان مرادهم فيما اقروه من قواعد ، أو ما ارادوا من مصطلحات ؛ لذا عقُدت هذه الدراسة والموسومة بـ((اسم الفاعل : دراسة تحليلية بين نصوص معاني القرآن للفراء واستدلالات المخزومي)) ؛ لتقف على قراءة بعض الباحثين المحدثين لنصوص أولئك العلماء المتقدمين ، فتتبعت هذه الدراسة مسالتين تخص اسم الفاعل ، وهما (مصطلح الفعل الدائم) و(الإضافة في أقوال الفراء) ، وقد تضمنت هذه الدراسة مبحثين : وُسِم الأول بـ((الفعل الدائم بين نصوص الفراء واستدلالات المخزومي)) ، وأما (الإضافة في اسم الفاعل بين الفراء والكسائي) فكان عنوانا للمبحث الثاني ، ثم ختمت بأهم النتائج .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ اَلَّذِي جَعَلَ اَلْحَمْدَ مِفْتَاحاً لِذِكْرِهِ ، وَسَبَباً لِلْمَزِيدِ مِنْ فَضْلِهِ ، وَدَلِيلاً عَلَى آلآئِهِ ، وَالصَّلاةُ عَلى رَسُولِهِ نَبيّ الرَّحمَةِ وإمام الأئمَّةِ وَسِراج الأُمَّةِ وعلى آلِهِ الطَّيبينَ الطَّاهرينَ.

من الأمور المهمة التي ينبغي التنبه عليها هو : أن لا يعتقد الباحثون أن كل ما صدر عن العلماء المتقدمين عبر قرون من الزمن كان له فهم واحد من أول كتاب وضع في النحو المتمثل بكتاب سيبويه (180هـ) ، وحتى كتب السيوطي (911هـ) ، وعلى هذا لا يجب أن نحمل ما تقرر عند المتأخرين من النحويين مثلا لندعي أنه هو ما أراده المتقدمون .

وقد عقد الباحث هذه الدراسة للنظر في مسالتين من مسائل اسم الفاعل وهما :

أولا : مصطلح الفعل الدائم .

ثانيا : الإضافة إلى اسم الفاعل .

ولا يريد البحث إعادة ما كُتِب عن هذا المشتق ؛ إذ إن كثيرة هي المصادر والمراجع - زيادة على البحوث - التي درست موضوع اسم الفاعل ، وإنما بدت له بعض الملاحظ تكاد تشكل رؤية ، أو قراءة جديدة على ما قيل

*الناشر الرئيسي : E-mail : abhar@gmail. Com

عن احد زعماء المدرسة الكوفية ، وهو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ) في ضوء كتابه معاني القرآن الذي كان المتكأ لبعض الباحثين في توجيه أرائه ، فكانت هذه الدراسة الموسومة بـ(اسم الفاعل : دراسة تحليلية بين نصوص معاني القرآن للفراء واستدلالات المخزومي) قد قسمت على مبحثين ، درس المبحث الأول الموسوم بـ(الفعل الدائم بين نصوص الفراء واستدلالات المخزومي) مدى توائم نصوص الفراء في كتابه معاني القرآن مع ما نسبه إليه المخزومي من كونه الواضع الأول لمصطلح الفعل الدائم حسب تلك النصوص .

أما المبحث الثاني والموسوم بـ(الإضافة في اسم الفاعل بين الفراء والكسائي) فكان فيه الوقوف على رأي الفراء في ضوء النصوص التي اعتمدها الباحثون ، ولاسيما الدكتور المخزومي في توجيه رأيه على مسالة الإضافة في اسم الفاعل ومدى موافقته مع الكسائي . ثم ختم البحث بالنتائج التي توصل إليها .

المبحث الأول :

الفعل الدائم بين نصوص الفراء واستدلالات المخزومي

يتناول هذه المبحث دراسة في مصطلح الفعل الدائم عند الكوفيين ، ولا سيما عند الفراء ؛ إذ قرر بعض الباحثين أن تسمية اسم الفاعل عند الكوفيين هو الفعل الدائم ، وانطلقوا في توجيههم هذا من الفراء الذي يعد من أوائل مؤسسي المدرسة الكوفية بعد الكسائي[1] ، وربما لم يكن هذا التوجيه من ابتداعهم ، إذ قد لُحِظ عند بعض المتأخرين من النحاة الإشارة إليه ، من أمثال احمد بن قاسم العبادي (992هـ) في كتابه (رسالة في اسم الفاعل) إذ يقول : " فاعتبار اسم الفاعل فعلا ، وكونه قسيم الماضي والمضارع ، فهو رأي الفراء وزعمه أيضا ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده "[2] ، وفي نصه هذا إشارة واضحة إلى أن مصطلح الفعل الدائم هو من اختراع الفراء ، أي أن هذا المصطلح لم يكن له وجود ما قبل زمن الفراء .

ومن الباحثين المحدثين الذين انتهجوا المسلك نفسه - على سبيل المثال لا الحصر - هو الدكتور شوقي ضيف[3] ، والدكتور مهدي المخزومي[4] ، وتخصيص إيراد ذكر الباحثين والاهتمام بهما ؛ لكونهما قد أشارا إلى الأدلة التي استندا إليها في بيان رأيهما ، وقد تتبع البحث أدلة كل منهما ، فوجد أن ثمة اتفاقا في تلك الأدلة ، إلّا ان المخزومي قد أضاف دليلا أخر إلى أدلته ، وهو دليل الرواية ، وللسبب هذا ، وأسباب أخر من نحو : التفصيل في عرضه للأدلة التي أخذت مساحة من كتبه - مثل كتاب (النحو العربي نقد وتوجيه) ، وكتاب (مدرسة الكوفة) - ، وكونه من المهتمين بآراء المدرسة الكوفية ، كل ذلك دعا الباحث أن يخصص هذه الدراسة في مناقشة تلك الآراء ، زيادة على ذلك ان كثيرا من الباحثين في مؤلفاتهم الجامعية (رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه) ، فضلا على البحوث العلمية الأكاديمية – التي سيحيل الباحث إلى طائفة منها تجنبا للإطالة[5] - قد اعتمدوا على ما قاله المخزومي ، من أمثال الدكتورة خديجة الحديثي ؛ إذ نقلت أحد نصوص الفراء مبينة في هامش كتابها[6] - على نص الفراء المنقول - أنها لم تجده بعد البحث في كتاب المعاني[7] ، إلّا انها اعتدت في نقلها على ما ذكره المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ، مع تبنيها مع ذهب إليه ، جاعلة هذا المصطلح - مصطلح الفعل الدائم – من خصائص المدرسة الكوفية التي تطورت عن غيرها في الجانب أو المحور الاصطلاحي[8] .

أدلة المخزومي:

أشار الدكتور المخزومي إلى أن أقسام الفعل ثلاثة ، وهي الفعل الماضي والمضارع ، وهذا ما يتفق به البصريون والكوفيون ، وأما القسم الثالث وهو الفعل الدائم ، فهو ما انفرد به الكوفيون خاصة[9] ، معتمدا في ذلك على الفراء ؛ إذ يقول في قول تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ : " ولو نوَّنت فِي (ذائقة) ونصبت (الموت) كَانَ صوابًا. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب فِي المستقبل. فإذا كَانَ معناهُ ماضيًا لَمْ يكادوا يقولون إلا

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

بالإضافة. فأمّا المستقبل فقولك: أنا صائمٌ يوم الخميس إذا كَانَ خميسًا مستقبلًا. فإن أخبرت عَن صوم يوم خميس ماض قلت : أنا صائمُ يوم الخميس فهذا وجه العمل "[10] ، فبين إن اسم الفاعل هنا انه فعل دائم ، فله دلالة الماضي إذا أضيف ، ويدل على المستقبل إذا كان منونا ؛ إذ يقول " أن الدائم يعني الفعل الدائم ، إذا كان مضافا نحو : أنا صائم يوم الخميس ، دل على صيام ماض ، وإذا كان منونا ، نحو : أنا صائم يوم الخميس ، دل على توقع صيام في المستقبل " [11].

وثمة أشارة في كتابه مدرسة الكوفة تكاد تكون أوضح مما سبق آنفا ، في إطلاق مفهوم الفعل الدائم على اسم الفاعل ، مبينا المواضع التي اعتمد عليها في نتائجه ؛ إذ يقول : " أما اعتبار اسم الفاعل فعلا ، وكونه قسيم الماضي والمضارع فهو رأي الفراء وزعمه أيضا ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ، ولم تقع نسبة ذلك الى الفراء في كتب النحو التي استطعت الوقوف عليها ، ولكنني وجدتها في موضعين "[12] .

أما الموضع الأول فقد استند إليه من رواية الزجاجي (337هـ) ؛ إذ يقول : " قال ثعلب (291هـ) : كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري (286هـ) ، فقال : كان الفراء يناقض ، يقول قائم فعل ، وهو اسمٌ لدخول التنوين عليه. فإذا كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا . فقلت: الفراء يقول قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال قائم قياما، وضاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما"[13] .

وأما الموضع الثاني فقد استند المخزومي إلى كلام الفراء الذي يقول : " قال الكسائي فِي إدخالهم (أن) فِي (ما لك) [14]: هُوَ بمنزلة قوله (ما لكم فِي ألا تقاتلوا) ، ولو كان ذلك على ما قال لجاز فِي الكلام أن تقول: مالك أن قمت، وما لك أنك قائم لأنك تقول: فِي قيامك، ماضيا ومستقبلا، وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت فِي (مالك) فِي المستقبل ولم تأت فِي دائم ولا ماض "[15] ، فشرح المخزومي المصطلحات المتقدمة قائلا : " أراد بالدائم : اسم الفاعل ، والماضي : الفعل الماضي ، وبالمستقبل :الفعل المضارع "[16] .

ومما استند إليه أيضا في هذا الموضع قول الفراء في قول تعالى : ﴿ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ﴾ [الزمر: 39] فقال : " نوَّن فيهما عَاصِم والحسن وشَيْبَة المدني. وأضافَ يَحْيَى بن وثاب. وكل صواب. ومثله ﴿ إِنَّ اللَّهَ بالِغُ أَمْرِهِ﴾ ، و(بالِغُ أَمْرِهِ) ، و﴿ مُوهِنُ كَيْدَ الْكافِرِينَ﴾ ، و﴿ مُوهِنُ كَيْدِ الْكافِرِينَ﴾ ، وللإضافة معنى مضى من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى فِي المعنى فآثر الإضافة فِيهِ ، تَقُولُ أخوك أخذ حقه ، فتقول هاهنا : أخوك آخذُ حقِّه. ويقبح أن تَقُولَ: آخذٌ حقَّه. فإذا كَانَ مستقبلًا لَمْ يقع بعد قلت: أخوكَ آخِذٌ حقّه عَن قليل، وآخذُ حقِّه عَن قليل: ألا ترى أنك لا تَقُولُ: هَذَا قاتلٌ حَمْزَةَ مُبغضًا، لأن معناهُ ماضٍ فقبح التنوين"[17]. إذ عد أن قول الفراء " وللإضافة معنى مضى من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى فِي المعنى" ، أن اسم الفاعل هو فعل .

هذه – على ما يبدو - هي جملة الأدلة التي استند إليها الدكتور المخزومي ليصل في ضوئها إلى نتيجته التي أشير لها آنفا ، من كون الفعل الدائم هو فعل برأسه يقابل الفعل الماضي والمضارع ، ومبينا انه مصطلح كوفي مبدأه من الفراء .

مناقشة الآراء :

إن في الرجوع إلى معاني القرآن ، والنظر في تلك النصوص المتقدمة ، مع ضرورة التنبه على السياقات الموردة فيها ، يبدو أن هناك جملة من الملاحظ ، ولعل اهم الملاحظ هي : لا بد من الوقوف على سياق تلك النصوص ، ففي القول الأول مثلا – الذي أحيل إليه بالهامش الرابع من الصفحة المتقدمة - نص الفراء على اسمية اسم الفاعل قبل إيراد النص المتقدم الآنف الذكر ، وربما لم يُلتَفت إليه ، فحين تكلم عن (ما لك)

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

التي أراد بها النفي مثل (ليس) أشار الفراء قبل ذلك عند قول الشاعر:

فهذى سيوف يا صدى بْن مالك ... كثير ولكن أين بالسيف ضارب

" أراد: ليس بالسيف ضارب، ولو لم يرد (ليس) لم يجر الكلمة لأن الباء من صلة (ضارب) ولا تقدم صلة اسم قبله ، ألا ترى أنك لا تقول : ضربت بالجارية كفيلا ، حَتَّى تقول: ضربت كفيلا بالجارية "[18] ، فهنا صرح باسمية (ضارب) قائلا : " ولا تقدم صلة اسم قبله "، أي لا يصح تقديم بـ(السيف) الذي هو من صلة (ضارب) عليه ، مثلما لا يصح تقديم (بالجارية) على (كفيلا) . فمن غير الممكن هنا ان يصرح باسميته ، ثم بعد اربعة اسطر نأوّل كلمة (دائم) بالفعل الدائم ، وهذا اشبه ما يقال فيه عند الأصوليين انه : اجتهاد في مقابل النص ، فلا بد والحال هذه ان يتأول من الكلام ما كان مبهما ، لا أن يخالف النصوص الصريحة .

وأما فيما يخص النص الثاني فيبدو من ضوئه ملاحظ عدة أيضا ،وهي :

1 – إن قول الفراء الثاني قد اقتطعت منه كلمتان من اخر الكلام وهي : " لأنه اسم" ، أي تصبح العبارة الأخيرة " لأن معناهُ ماضٍ فقبح التنوين لأنه اسم"[19] ، وهنا تصريح من الفراء لا يحتاج الى التأويل من كون اسم الفاعل في هذا الموضع يعد اسما .

2 – وما يمكن ان يسجل من الملاحظ المهمة التي لا بد من الاشارة اليها في هذا النص : ان الفراء في العبارة المتقدمة اراد ان يبين دلالة الجملة الزمنية ، لكونه في معرض الحديث عن اسم الفاعل الدال على زمن المضي ، ليحكم ان الاكثر فيه هو الاضافة ، ويقبح عدمها ، لذا قال : " وللإضافة معنى مضى من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى فِي المعنى فآثر الإضافة فِيهِ" ، وقوله : " هَذَا قاتلٌ حَمْزَةَ مُبغضًا، لأن معناهُ ماضٍ" ، ففيه أشار الى تبيين (حدث الفعل) ، لا فعلية الاسم المضاف ، أي ان هذا الموضع لا يراد به فعلية اسم الفاعل ، وبعبارة اخرى انه يريد ان يبين ان دلالة الحدث إذا كان في زمن مضى فاسم الفاعل يضاف ولا ينون ... .

ثم إن في الرجوع إلى معاني القرآن ، وتمحيص بعض عبارته ، والبحث فيها ، يلحظ أن ثمة موضعا آخر يشير فيه الفراء الى اسمية اسم الفاعل ، وهو لا يقل في تصريحيه أيضا عما ذكر آنفا ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ [البقرة : 41] ، " فوحّد الكافرَ وقبلَه جمعٌ وذلك من كلام العرب فصيحٌ جيدٌ فى الاسم إذا كان مشتقّاً من فِعْل، مثل الفاعل والمفعول ..."[20] . وهنا ينص على اسمية الفاعل والمفعول ، مبينا أصول اشتقاقهم ،أي انهما يشتقان من الفعل .

يتضح مما سبق أنه لا يمكن غض الطرف عن تلك النصوص الصريحة التي صرح فيها الفراء باسمية اسم الفاعل والاعتماد على بعض النصوص التي تحتمل معاني أخرى ، بل لا يراد منها أصلا مصطلح (الفعل الدائم) الذي تردد في كتب الدارسين المحدثين .

بل يبدو من ذلك أنّ موضع كلمة(دائم) التي ورد ذكرها في نصوص الفراء مع التصريح باسمية (اسم الفاعل) لا بد أن تأوّل ، لا أن تُجعَل مثلا خلفا لموصوف محذوف ، ثم يقدر المحذوف بكلمة (فعل) ، أو كناية عن إرادة اسم الفاعل ، مثلما ذكر في قوله : "" أراد بالدائم : اسم الفاعل ، والماضي : الفعل الماضي ، وبالمستقبل :الفعل المضارع " ، إذ الذي يبدو أن نص الفراء الانف الذكر جعل لفظ الدائم في مقابل المستقبل والماضي ، أي إنها جاءت في مقابل زمنين ربما يراد به الحال الآن ، وربما يراد به مطلق الزمن ، أي في الماضي والحاضر والمستقبل ، أي انه حين أطلق هذا الوصف (دائم) لم يرد أن يجعلها في مقابل ما مثل له ، وهو قوله : (وما لك أنك قائم) ، أو يكون مفهوما له .

ويؤيد ذلك ما جاء على لسان بعض المفسرين إذ يعبرون عن الفعل المضارع بالفعل الدائم ، من ذلك ما ذكره البقاعي (885 هـ) في قوله تعالى : ﴿ أتوب عليهم ﴾ ، فقال : " أي أقبل توبتهم فأحفظهم بما يشعر به مثال الفعل الدائم فيما وفقتهم لابتدائه"[21] ، وفي قوله تعالى :

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [البقرة : 28] ، قال : " فكأنه يقال لهم بمدرك : أي حاسة تماديتم على الكفر بالله؟ على ما تقتضيه صيغة الفعل الدائم في (تكفرون) "[22] ، ومثل ذلك ما ذكره صاحب البحر المديد في قوله تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ﴾ [النساء : 11] ، فقال : " (يوصيكم) بلفظ الفعل الدائم ، ولم يقل : أوصاكم ..."[23] ، والذي يتوصل إليه من ذلك أن تعبير الفعل الدائم هو متعارف للفعل ، أي الحدث الذي يراد به الدوام وعدم الانقطاع .

والذي يجعل الأمر أيسر في الوقوف على مفاد هذه الكلمة (دائم) ، هو الرجوع الى كتاب معاني القرآن نفسه ، لنتبين من خلاله ماذا تمثل دلالة هذه الكلمة عند الفراء ، علما ان هذا الكلمة قد جاءت في مواضع كثير من كتاب المعاني ، ففي قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ الدِّينُ واصِباً ﴾ [النحل : 52]، قال الفراء : " معناهُ : دائمًا"[24] ، وفي قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الحج : 25] ، قال : " الصد منهم كالدائم فاختيرَ لَهُم يفعلونَ كأنك قلت: إن الَّذِينَ كفروا ومن شأنهم الصد"[25] ، أي كأنّ الفعل المضارع هنا اشرب لكل الأزمان ، الماضي والحاضر والمستقبل فكأنهم ، حتى يكونوا كأنّهم جبلوا على ذلك العمل ، وفي عبارة أخرى كأنه يريد القول ان سبب إيثار المضارع (يصدون) على الماضي (صدوا) ؛ لكون الأخير لا يشعر بشانية الصد في نفوسهم ودوامه فيهم ؛ لأنه سوف يدل على الزمن الماضي فقط دون استمراره للحال والاستقبال ، وهذا هو المقصود على ما يبدو من الدائم ، ولعل أوضح من ذلك ما قاله في قوله تعالى : ﴿ كانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ ، اذ قال : " وربّما أدخلت العرب (كَانَ) عَلَى الخبر الدائم الَّذِي لا ينقطع."[26] ، والملاحظ هنا أن الخبر هما صيغتا (فعول وفعيل) ، وهما من صيغ المبالغة ، وقد عبر عنهما بالدائم هذا أولا ، وأما ثانيا فبين حد الدائم انه الذي لا ينقطع ، أي يشمل جميع الأزمنة ، ثم قال بعد ذلك : " والمعنى البيّن أن تُدخل (كَانَ) عَلَى كل خبر قد كَانَ ثُمَّ انقطع كما تَقُولُ للرجل : قد كنت موسرًا، فمعنى هَذَا : فأنت الآن مُعْدِم "[27] ، فهنا مع وجود اسم الفاعل (موسرا) ، ودخول كان عليه ، إلّا انه لم يعده دائما ، وإنما أشار به إلى زمن وهو الزمن الماضي .

ولو رجعنا إلى النص الذي استند إليه الدكتور المخزومي ، وهو النص الوحيد الذي وردت فيه كلمة (دائم) ، فالذي يبدو أن الفراء وضعها في مقابل المستقبل والماضي مريدا بها زمنا شاملا ، ليوجه أن المنع المفهوم من قول (ما لك) يكون في المستقبل فقط ، ولا يجوز أن توجه الكلام – وأنت في الزمن الحاضر - بالمنع عن شيء في الزمن الماضي ، أو الزمن الشامل للماضي والحاضر والمستقبل ، ومثال الأول ان تقول (منعتك أن ضربت زيدا) ، فالضرب قد صدر من الضارب فلا وجه بتوجيه المنع عنه ، أي أن تمنع عن شيء قد حصل وانتهى ، ومثال الثاني لو توجه احدهما بالمنع إلى شخص قد سمى ابنه زيدا ، بعدما صار يعرف به ، وصار الاسم شيئا ثابتا له ، ثم بعد حين من الزمن يقول له قائل : (منعتك أن تسمي ابنك زيدا) فهذا المنع متوجه إلى شيء دائم وثابت ، ابتدأ بالماضي ويستمر إلى المستقبل ، فلا وجه للمنع فيه ، خلافا لمن لم يوقع هذا الحدث (حدث التسمية) بعد ، فيكون المنع متوجها اليه في المستقبل لكونه لم يسمه بعدُ في حال قوله : (منعتك ان تسمي ابنك زيدا) ، فهذه الأقسام الثلاثة هي التي أراد الفراء أن يبينها .

وعليه يمكن القول إن الألفاظ التي مرت في النص لا يريد بها التعبير عن الأفعال النحوية بحدثها وزمنها مثلما فسرها المخزومي آنفا ، بقدر ما يريد من خلالها الإشارة إلى الزمن الذي تشير إليها هذه الألفاظ ، وهذا هو الذي يبدو من مراد الفراء في لفظ (الدائم) ، علما أن ثمة مواضع أُخر يذكر فيها لفظ (الدائم) ، ولها الدلالة ذاتها أحيل إلى بعضها لمن أراد الرجوع إليها[28].

ولو سُلّم أن الفراء أراد هذا المفهوم المتقدم الذي ذُكره الدكتور المخزومي ، أفلا يكون من الغريب أن لا يُذكر إلّا مرة واحدة ، مع جدته في ساحة المصطلحات النحوية لمن سبقوه ، بل الأكثر غرابة من هذا : أن كتب الخلاف –

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

من أمثال كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي بركات الانباري (577هـ) ، وكتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي بقاء العكبري (616هـ) - تكاد تكون قد استعرضت كل الآراء التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وهذا الاختلاف في أقسام الفعل ربما يعد من الاختلافات الجوهرية بين المدرستين ، لكن مع ذلك لم يلحظ أنهم قد أشاروا إلى مثل هذا المصطلح ونسبوه إلى الفراء خاصة ، بل وحتى إلى المدرسة الكوفية عامة .

أما فيما يخص الرواية فمن الممكن القول إن الرواية لا يمكن الاعتماد عليه ، وتكون دليلا قائما بنفسه ، مع وجود نصوص الفراء ، وبخاصة أن ثمة رواية أخرى استند إليها الدكتور المخزومي ، فيما يخص اسم الفاعل المضاف ، وسوف يتم الإشارة إليها في المبحث الثاني ، وإزاحة اللثام عما فيها من نقض ، ولعل هذا يعد مؤشرا على أن بعض الأحكام النحوية قد التزمها بعض الباحثين نتيجة التمسك ببعض الروايات .

علما أن القول الذي يُطمأنُّ اليه في أمثال هذه الروايات هو : ان الروايات التي لم يجر التحقيق في توثيق سندها ومتنها – مثلما جرى التحقيق في كتب المتون للأحاديث النبوية الشريفة - من الأفضل أن تكون ساندة للنصوص ، أي ساندة لآراء العلماء ، يستأنس بها ، بعد ذكر القاعدة مثلا ، لا أن تكون متكأ لبناء قاعدة .

ولكن مع ذلك فيما لو صحت الرواية التي تشير إلى أن الفراء اصطلح على اسم الفاعل : الفعل الدائم ، يمكن أن يقال أن المبرد ربما وقف على نصوص غير التي أشار إليها الدكتور المخزومي ؛ لكون هذه النصوص لا تنهض أن تكون دليلا مثلما مر ذكره .

ثم إن ما يراد قوله هنا أيضا ، هو عدم رفض مصطلح الفعل الدائم عند الكوفيين إن ثبت بالأدلة القطعية ، لكن الذي رُفض هو أن يكون هذا المصطلح من مبتكرات الفراء استناد إلى النصوص التي مرت .

المبحث الثاني:

الإضافة في اسم الفاعل بين الفراء والكسائي

إن ما خلصت إليه القواعد النحوية أن اسم الفاعل حين يدل على الماضي ، فان إضافته حقيقية تفيد التعريف فلا يعمل ، بخلاف دلالته على الحال أو الاستقبال ، وهذا ما سار عليه أكثر النحويين[29] ، والمدرسة البصرية خصوصا ، إلا أن الكسائي وهشام[30] (209هـ) ذهبا الى إعمال اسم الفاعل وان كان ماضيا ؛ إذ ان الاعتبار لديهم الشبه المعنوي بالفعل ، لا اللفظي ، ومن الأدلة التي سيقت ، قوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾ [الكهف : 18] ، فاعمل باسط في الذراعين ، وكذا قوله تعالى على قراءة : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعَلُ اللَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام :96] [31].

وقد ذهب الدكتور المخزومي[32] إلى موافقة الفراء لهما معتمدا على قوله في الآية الكريمة : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ... ﴾ إذ قال الفراء فيها : " لو نوَّنت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صَوَاباً ، وأكثر ما تختار العرب التنوينَ والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه مَاضيا لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة "[33] .

والذي يبدو بعد مراجعة هذه العبارة بدقة ان الفراء يرى الصواب بالتنوين ؛ لأنها ستكون على معنى (تذوق) ، فيتضمن حينئذ معنى المستقبل ، وهو الأكثر عند العرب ، مثلما نص على ذلك ، من غير وجوب يذكره في النصب والتنوين ؛ اذ ان هذه الأكثرية ترد لتجيز الإضافة بقلة ، أما في حال المضي فهو لا يكاد يتخلى عن الإضافة ، من غير فعلية يشير إليها ، أي انه لا يشير في هذا النص إلى أن اسم الفاعل الدال على المضي يعمل عمل الفعل ، وعليه لا يمكن الاعتماد على هذه العبارة ليستدل بها على موافقته للكسائي ؛ إذ منهم من استند إلى قول الفراء حين قال : " فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة " مفسرا لها قائلا : "وفحوى ذلك أن المضي إنما يعبر عنه غالباً بالإضافة، ولكن قد يعبر عنه بإعمال اسم الفاعل أيضاً، وهذا رأي الكوفية خلافاً للبصرية

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

"[34] ، فمن الممكن أن الذي حمل الباحث على هذا القول هو نتيجة النفي ب(لم يكادوا) .

لكن الذي يظهر من هذا النفي انه يدل على الامتناع الكامل لا الغالب ، أي انه يدل على المبالغة في النفي ، وهذا هو ما ذهب إليه الزمخشري (538هـ)، ففي قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور : 40] ، قال الزمخشري : " ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [النور : 40] مبالغة في لم يرها؛ أي : لم يقرب أن يراها؛ فضلاً عن أن يراها "[35] ، ونظير ذلك ما يفهم من قوله تعالى : ﴿الْئَٰنَ جِئْت بِالْحَقِّ فَذَبحُوهَا وَمَا كادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة : 71] ، فإنها جاءت بعد تمام الحجة ، وبيان الحقيقة ، وإلزامهم بها ، ولم يجدوا ما يسالون عنه[36] .

ومما يمكن الاستدلال به على أن (لم يكادوا) يدل على الامتناع الكامل ما قاله ابن جني (392هـ) في خصائصه في باب (في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) إذ يقول : " ومن ذلك قولهم لا أدري أيُّ الجراد عاره ، أي ذَهَب به ، ولا يكادون ينطقون بمضارعه ، والقياس مقتضٍ له ، وبعضهم يقول يَعُوره ، وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لمّا كان مثلاً جاريا في الأمر المقتضيّ الفائت وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا لأنه ليس بمتقضٍ "[37] ، فهو قد استعمل (لم يكادوا) للدلالة على الامتناع حسب ما يستفاد من عنوان الباب الانف الذكر .

وما قد يؤيد مع ما ذُكر سابقا ما بينه الفراء في قوله تعالى : ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ...﴾ [الزمر : 33] ، وقوله تعالى: ﴿ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ... ﴾ [الزمر : 38] ؛ إذ قال : " نوَّن فيهمَا عَاصم والحسن وشَيْبَة المدنيّ ، وَأضَاف يحيى بن وثّاب ، وكلّ صَوَاب ، ومثله ﴿ إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ ، و﴿ بَالِغٌ أَمْرَهُ ﴾ ، و﴿مُوهِنُ كَيْدِ الكَافِرِينَ﴾ ، و﴿مُوهِنٌ كَيْدَ الكَافِرِينَ﴾ وللإضافة مَعْنى مضّى مِنَ الفعل ، فإذا رأيتَ الفعْل قد مَضَى فى المعْنى فآثر الإضافة فيه ، تقول أخوك أَخَذ حقه، فتقول هَا هُنَا: أخوكَ آخذُ حَقِّه. ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعدُ قلت : أخوك آخِذٌ حقَّه عن قليل، وآخذُ حقِّه عن قليل: ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة مُبغَّضاً، لأن معنَاه مَاضٍ فقبح التنوين؛ لأنه اسم"[38]

إن نص الفراء المتقدم يشير إلى جملة من القواعد ، وهي :

أولا / جواز التنوين والإضافة إذا كان اسم الفاعل يدل على الاستقبال ، وهذا يؤدي إلى أن ليس كل إضافة تؤول إلى المضي ؛ لجواز أن تكون هذه الإضافة من إضافة العامل إلى معموله ، كما مثّل بـ أخوك آخِذٌ حقَّه عن قليل) ، و(آخذُ حقِّه عن قليل) ، فجوز في دلالة الاستقبال الإضافة والتنوين .

ثانيا / إن دلالة اسم الفاعل على المضي يوجب الإضافة لا غير ، لكنه في هذه المسالة استعمل عدة ألفاظ وهي (آثر ، وقبُح ، ولا تقول) ، وربما لا تشير الكلمة الأولى (آثر) على المنع الصريح ، بقدر ما يراد منها ترجيح احد الوجهين على الأخر ، وقد استعملها الفراء بهذا الوجه الأخير في مواضع كثيرة من كتابها معاني القرآن ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ﴾ [الأعراف : 40] قال : "ولا يَفَتَّح وتُفَتَّح. وإنَّما يَجوز التذكير والتأنيث فِي الجمع لأنه يقع عَلَيْهِ التأنيث فيجوز فِيهِ الوجهان كما قَالَ : ﴿ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ ﴾ [النور : 24] و(يشهد) ، فمن ذكَّر قَالَ : واحد الألسنة ذكر فابنى عَلَى الواحد إذ كَانَ الفعل يتوحد إذَا تقدّم الأسماء المجموعة، كما تَقُولُ ذهب القوم. وربَّما آثرت القراء أحد الوجهين، أو يأتي ذَلِكَ فِي الكتاب بوجه فيرى من لا يعلم أَنَّهُ لا يَجوز غيره وهو جائز. ومِمّا آثروا من التأنيث قوله : ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [ال عمران : 106] فآثروا التأنيث. ومِمّا آثروا فِيهِ التذكير قوله: ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ﴾ [الحج : 37] والذي أتى فِي الكتاب بأحد الوجهين قوله : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر : 71] ولو أتى بالتذكير كَانَ صوابًا "[39] ، ففي توجيه الآية المتقدمة استعمل الفراء (آثر) في مواضع متعددة في النص نفسه ، زيادة على ذلك فقد رصد البحث شواهد أخرى كثيرة في

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

كتاب المعاني - يحيل لبعض منها في هامش البحث تجنبا للاطالة[40] - وكلها على ما يبدو تشير الى ان دلالة (آثر) تجيز الأمرين مع ترجيح احدهما دون الآخر.

إلّا ان تذييل عبارته المتقدمة في موضع الدراسة بـ(القبيح ، ولا تقول) قد تضمنت دلالة واضحة ، وهي التي يفهم منها صراحة المنع ، وصارفة في الوقت نفسه دلالة (آثر) الانفة الذكر عما أريد منها حسب ظاهرها .

فيخلص من ذلك أن إضافة اسم الفاعل العامل ، أي الذي يكون بمعنى الحال والاستقبال ، يجوز فيه الإضافة وعدمها ، هو المشهور عند النحاة ، ويخلص أيضا أن ما بدا من كلام الفراء لم يخالف النحويين في الماضي في ضوء إشارته الصريحة إلى أن التنوين مع معنى المضي يكون قبيحا ولذا فهو منع القول فيه .

وهذا ما سار عليه النحويون أيضا ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ﴾ [الانعام : 96] ، قال العكبري : " يجوز أن يكون معرفة لأنه ماضٍ، وأن يكون نكرة على أنه حكاية "[41] ومعنى ذلك انه يجوز أن تكون إضافة (فالق) محضة تفيد التعريف ، فتفيد المضي ، فيلغى عمل اسم الفاعل، كما يجوز أن تكون إضافته غير محضة ، فلا تفيد تعريفاً ، فتدل على الحال ويكون اسم الفاعل عاملاً لكن في الرجوع إلى رأي الكسائي يلحظ انه من الممكن أن يكون اسم الفاعل منونا ، وفيه دلالة على الماضي ، وعامل ، فأجاز أن يكون (باسط) التي اعتلاها تنوين الضم في الآية المتقدمة أن تكون عاملة ، وان تدل على المضي ، ومعمولها (ذراعيه) ، ومن الأولى أيضا ، أو بعبارة أخرى انه لا مانع من الإضافة في المضي أيضا ، وبهذا يتشابه مع ما دل على الحال والاستقبال .

ويعضد هذا التوجيه ان العلماء القدامى الذين ذكرت كتبهم في هذه الدراسة ، وتحديدا في مسالة اعمال اسم الفاعل الدالة على المضي لم يشيروا الى ان الفراء قد تبنى هذه المسالة ، على العكس فان ابن يعيش (643هـ) يخصص اسم الكسائي دون الكوفيين إذ يقول : " وذهب الكسائيّ من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي "[42] ، وعليه يكون الكسائي مخالفا لراي الفراء هذا من جانب ، ومن جانب اخر يجور – والحال هذه عند الكسائي - ان يكون اسم الفاعل الدال على المضي غير مضاف .

وإذا كان الأمر كذلك في جواز الإضافة وعدمها في المضي ، يكون هناك مؤشرا إزاء قبول الرواية التي استند إليها الدكتور المخزومي التي وردت عن المرزباني (384هـ) ، متحدثا بما سمع من اجتماع الكسائي وأبي يوسف القاضي(182هـ) [43] ، فقال الكسائي : " اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو ويقول: وما النحو؟ فقلت : وأردت أن أعلمه فضل النحو- ما تقول في رجل قال لرجل أنا قاتل غلامك، وقال له آخر أنا قاتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به، قال: آخذهما جميعا، فقال له هارون : أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، وأما الذي قال أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال الله ﷻ : ﴿ وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً إِلَّا أَنْ يَشاءَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: 23] "[44]، فهذه الرواية تكشف عن أن الاستقبال لا يكون إلا بالتنوين ، من غير إضافة ، والماضي لا يكون إلا بالإضافة ، ولو كان غير ذلك لرد أبي يوسف ، أو هارون هذا القول على الكسائي ، وهو خلاف ما ذُكر من وجود الإضافة اللفظية عند كل النحاة ، والتي قد يحتج بها ، ثم إن إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيا عند الكسائي يؤول إلى جواز الإضافة والنصب ، فهو كالمستقبل ؛ إذ العمل عنده سواء . وعلى هذه الرواية تكاد تكون مخالفة لما شيع في اسم الفاعل ، ويمكن حصر المخالفة بوجهين هما :

الوجه الأول : هو عدم الاتفاق على ان الماضي لا يكون إلّا بالإضافة ، حتى عند اصحاب المدرسة الواحدة ، كالكوفيين مثلما تبين ، فضلا عن بقية النحاة ، أما الرواية فكأنه تروى وفي المسالة اتفاق عند النحاة .

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

والوجه الثاني : إن هذه الرواية تأتي موافقة لمذهب جمهور النحاة خلا الكسائي وهشام ، فكيف تكون دليلا للكسائي .

وثمة مسالة أخرى ، أو وجه ثالث وهو أن الاستشهاد بالآية الكريمة لا يعد دليلا على أن اسم الفاعل غير المضاف يدل على الاستقبال ؛ إذ ان ثمة قرينة في سياق الآية هي التي صرفت اسم الفاعل إلى الاستقبال وهي كلمة (غدا) وليس عدم الإضافة ، وليس من المعقول أن لا يلتفت أبو يوسف لذلك وهو يعد من الفقهاء ، وعادة الفقيه أن يهتم بكل قرينة لإصدار الحكم الشرعي .

وعلية يمكن القول بضعف هذه الرواية ، أو تكون من قبل المنحول .

الخاتمة

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن قراءة التراث تتطلب جهدا كبيرا ، وتدقيقا منضبطا ، للوقوف على الصحيح من آراء العلماء القدامى ، أي ان تراثنا العربي به حاجة إلى قراءات دقيقة لكشف آراء العلماء ، ومعالجة ما يروى عنهم من مجالس على وفق أرائهم لبيان الصحيح والموضوع.

فقد خلص هذا البحث في ضوء التتبع لنصوص القدماء ، وبخاصة نصوص الفراء ، إلى أن مصطلح الفعل الدائم لم يكن الفراء قد أرسى قاعدته ، وما ذكر في كتابه معاني القرآن من نصوص اتضح أن فيها تصريحا باسمية اسم الفاعل يكاد يكون اسم الفاعل اقرب إلى الاسم منه إلى الفعل

وخلص مما تقدم ان المدرسة الكوفية المتمثلة بمؤسسيها الأوائل لم يكونوا على اتفاق في مسالة عمل اسم الفاعل الدال على الماضي خلافا لما صرح به بعض الباحثين.

زيادة على ذلك يبين البحث أيضا أن بعض الروايات التي رويت عن كتب المجالس مثلا لا تتفق وآراء العالم نفسه.

واختم وريقات هذا البحث بمفتتاحها قائلا : اَلْحَمْدُ لِلَّهِ اَلَّذِي جَعَلَ اَلْحَمْدَ مِفْتَاحاً لِذِكْرِهِ ، وَسَبَباً لِلْمَزِيدِ مِنْ فَضْلِهِ ، وَدَلِيلاً عَلَى آلاَئِهِ ، وَالصَّلاَةُ عَلَى رَسُولِهِ نَبِيّ الرَّحمَةِ وإمام الأئمَّةِ وَسِراج الأُمَّةِ وعلى آلِهِ الطَّيبينَ الطَّاهِرِينَ.

الهوامش

[1] - ينظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف : 175

[2] - رسالة في اسم الفاعل : نح : محمد حسن عواد : 53

[3] - ينظر : السابق : 197

[3] - في النحو العربي نقد وتوجيه : 126

5 - ينظر : المصطلح النحوية نشأته وتطوره حتى اولخر القرآن الثالث الهجري : رسالة ماجستير للباحث عوض حمد القوزي : 120 ، و المصطلح النحوي الكوفي واثره على الدراسين المحديثين تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين : رسالة ماجستير للباحثة حدوارة عمر ، و المصطلح النحوي في اثار محمد الطاهر التليلي : رسالة ماجستير للباحثة قمرة : 31 ، والعلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الالفية المطبوعة حتى نهاية القرن الثامن الهجري : د . حميد الفنلي : 310 ،

[6] - ينظر : المدارس النحوية ، د . خديجة الحديثي : 191

[7] - اما نص الفراء فهو ((قال الكسائي فِي إدخالهم (أن) فِي (ما لك7) : هُوَ بمنزلة قوله (ما لكم فِي ألا تقاتلوا) ...)) وهو موجود في كتاب المعاني : 165/1 ، وسياتي البحث على ذكره ومناقشته

[8] - ينظر : السابق : 187

[9] - في النحو العربي نقد وتوجيه : 126

[10] - معاني القرآن : 202/2 .

[11] - ينظر : السابق :126

[12] - مدرسة الكوفة : 238 .

[13] - مجالس العلماء : 265 .

[14] - المقصود من (ما) هنا ما النافية .

[15] - معاني القرآن : 165/1 .

[16] - مدرسة الكوفة : 239 .

[17] - معاني القرآن : 420/2 .

[18] - نفسه : 165/1 .

[19] - معاني القرآن : 420/2 .

[20] - نفسه : 32 /1 .

[21] - نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : 277/2 .

[22] - نفسه : 213/1 .

[23] - ابن عجيبة : 471/1 .

[24] - معني القرآن : 104/2 .

[25] - نفسه : 221/2 .

[26] - نفسه : 403 /2

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

[27] - نفسه : 2/ 403

[28] - ينظر: نفسه : 268/2 ، 272/2، 2/ 209

[29] - ينظر: الكتاب ، سيبويه : 166/1 ، المقتضب ، المبرد : 4/ 148-149 ، سر صناعة الاعراب ، ابن جني : 124/2 – 126 ، و شرح المفصل ، ابن يعيش: 84/4 ، شرح الرضي على الكافية ، الرضي الاستراباذي : 1/ 723 ، ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام : 640/5 .

30 - هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير نحويٌّ كوفي، من أئمة النحو في الطبقة الثالثة من المدرسة الكوفية في النَّحو، عُرِف بمصاحبته للكسائي وهو أحد تلاميذه . ينظر: انباه الرواة على انباه النحاة ، للقفطي : 365/3 .

[31] - ينظر: المقتصد في شرح الايضاح ، عبد القاهر الجرجاني : 513 ، و شرح المفصل : 84/4 ، وهمع الهوامع ، السيوطي : 70/3

[32] - في النحو العربي نقد وتوجيه: 126

33 - ينظر: معاني القرآن : 202/2

34 - دراسات في النحو ،.صلاح الدين الزعبلاوي : 247

35 - الكشاف : 244/3 .

[36] - الميزان ، الطبأطبائي : 171/1 - 172 .

[37] - الخصائص : 306 .

[38] - معاني القرآن : 420/3

[39] - معاني القرآن : 1/ 378 .

[40] - وللاستزادة من ذلك ينظر: 386/1 ، و 398/1 ، و 1/ 410 ، وغيرها

[41] - التبيان في اعراب القرآن : 522/1 .

[42] - شرح المفصل : 100/4 .

[43] - يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المشهور بأبي يوسف وهو من تلاميذ الإمام أبي حنيفة النعمان . ينظر: سير اعلام النبلاء ، الذهبي : 535/8

[44] - معجم الادباء ، ياقوت الحموي : 1741/4 .

روافد البحث

- **القرآن الكريم**
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (646هـ) ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم / ط/1 ، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، 1406 هـ - 1982م.
- البحر المديد في تفسير القرآن المجيد : أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (1224هـ) تح : أحمد عبد الله القرشي رسلان ، د – ط ، القاهر – مصر ، 1419 هـ .
- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (616هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، د – ط ، د – م ، د – ت .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تح : محمد على النجار ، ط/2 ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، 2010م .
- دراسات في النحو : صلاح الدين الزعبلاوي ، د – ط ، د – م ، د –ت .
- رسالة في اسم الفاعل : أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثم المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين (992هـ) : تح : الدكتور محمد حسن عواد ، ط / 1 ، دار الفرقان – عمان ، 1403هـ - 1983م
- سر صناعة الاعراب : ابو الفتح عثمان بن جني (392هـ) ، تح : محمد حسن محمد حسين اسماعيل ، وشارك في التحقيق : احمد رشدي شحاتة ، ط/2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 2007م .
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (686 هـ) ، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر ، د – ط ، جامعة قاريونس – ليبيا ، 1395 - 1975 م .
- شرح المفصل : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (643هـ) ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط/1 ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، 1422 هـ - 2001 م
- العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الالفية المطبوعة حتى نهاية القرن الثامن الهجري : الدكتور حميد الفتلي ، د – ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 2010م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي ، د – ط ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق – بغداد ، د – ت .

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه (180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط/3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1408 هـ - 1988 م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (538هـ) ، ط/3 ، دار الكتاب العربي – بيروت ، 1407 هـ .
- مجالس العلماء : عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (337هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، ط/2 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، 1403 هـ - 1983 م
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : الدكتور مهدي المخزومي ، ط/3 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، 1986م .
- المدارس النحوية : الدكتور أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (1426هـ) ، د- ط ، دار المعارف – القاهرة ، د – ت .
- المدارس النحوية : الدكتورة خديجة الحديثي ، ط/1 ، منشورات الرافد ، د – م ، 2012 م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (207هـ) ، تح : أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، ط / 1 ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر
- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ) تح : إحسان عباس ، ط/1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1414 هـ - 1993 م .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (761هـ) ، تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، ط/6 ، دار الفكر – دمشق ، 1985 .
- المقتصد في شرح الإيضاح : عبد القاهر الجرجاني (471هـ) ، تح : الدكتور كاظم بحر المرجان ، د – ط ، دار الرشيد – وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد – العراق ، 1982م .
- المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، د – ط ، عالم الكتب. – بيروت ، د – ت .
- الميزان في تفسير القرآن : محمد حسين الطباطبائي (1410هـ) ، تح : اياد باقر سلمان ، قدم له : كمال الحيدري ، ط/1 ، دار احياء التراث ، بيروت – لبنان ، 2006م .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور : إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (885هـ) ، د – ط ، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة ، د – ت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، د – ط ، المكتبة التوفيقية – مصر ، د – ت .

الرسائل والأطاريح

- المصطلح النحوي الكوفي وأثره على الدارسين المحدثين تمام حسان ومهدي المخزومي نموذجين : رسالة ماجستير للباحثة حدوارة عمر
- المصطلح النحوي في آثار محمد الطاهر التليلي : رسالة ماجستير للباحثة قمرة كرام ، كلية الآداب ، جامعة قاصدي – الجزائر ، 2009 – 2010 م .
- المصطلح النحوية نشأته وتطوره حتى أواخر القرآن الثالث الهجري : رسالة ماجستير للباحث عوض حمد القوزي ، كلية الآداب – جامعة الرياض ، 1979/10/13 م .

DOI:10.18018/URUK/020-13/879-890

Abstract :

The modern studies have devoted a wide interest in Arab heritage in an attempt to re-read the heritage, and reveal the opinions of the scientists and their theories, and the scientific duty requires that the likes of these studies be accurate in understanding the orientations of their authors, and to clarify their intention regarding what they decided from the rules, or what they meant from terms, so it was held this study and titled with "The noun of the subject: an analytical study between the texts of the meanings of the Qur"anof Al-Fur'a and the inferences of Al-Makhzoumi" stands for the reading of some researchers of the texts of these advanced scholars, so this study followed two issues related to the noun of the subject, and they are the verb terms, the permanent and the addition in the saying of Al-Fur'a, and this study included two chapters: the first was marked "The permanent verb between the texts of Al-Fur'a and the inferences of Al-Makhzoumi", and "The addition in the noun of the subject between Al-Fur'a and Al-Kisa'i" was the title of the second chapter, and then finished with the most important results.